

مهمات واجتماعات وبعثات



قامت بعثة من الصندوق مكونة من المستشارين الاقتصادي محمد جميل والقانوني مصطفى الكيال والهندسي محمد الحديدي والمهندس حميد الرشيد بزيارة الى غامبيا مؤخراً لتقييم مشروع مطار بانجول - المرحلة الثانية .

قام المستشاران الاقتصاديان طارق المنيس وخالد الخالد بزيارة الى ايرلندا مؤخراً لحضور اجتماعات الممولين والاجتماع 15 لـ IDA .

من جهة أخرى قامت بعثة من الصندوق الكويتي مكونة من كل من المستشارين القانوني زكريا الهاشم والاقتصادي صقر أحمد والهندسي سعود العمار والمهندس قيس الجوعان بزيارة الى أوزبكستان لتقييم مشروع المركز الطبي .

قام المستشار الهندسي علي بن أحمد والمهندس حميد الرشيد بزيارة الى منغوليا لحضور اجتماع ممولي محطة تايشير .

من جهة أخرى قام المدير الاقليمي لدول غرب أفريقيا عبدالرحمن الهاشم بزيارة الى مالي لحضور اجتماع الازادة في موارد الصندوق الأفريقي .

قام المدير الاقليمي لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عبدالله المصبيح بزيارة مؤخراً الى فرنسا لحضور اجتماعات الممولين بالإضافة الى اجتماع تشاوري للكونغو وذلك في الفترة من 11/28 وحتى 12/01 .

من جهة أخرى قامت بعثة من الصندوق الكويتي للتنمية مكونة من كلا من المستشارين الهندسيين فيصل أصفري وأحمد المجلهم ومساعد المستشار الهندسي نواف الدبوس بزيارة الى جده لحضور اجتماع المائدة المستديرة لمشروع سد كنداجي في النيجر وذلك في الفترة من 27 - 30 من الشهر الجاري .

قام المدير الاقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا ولبد البحر مؤخراً بزيارة الى تركيا لحضور اجتماعات اللجنة الكويتية التركية .

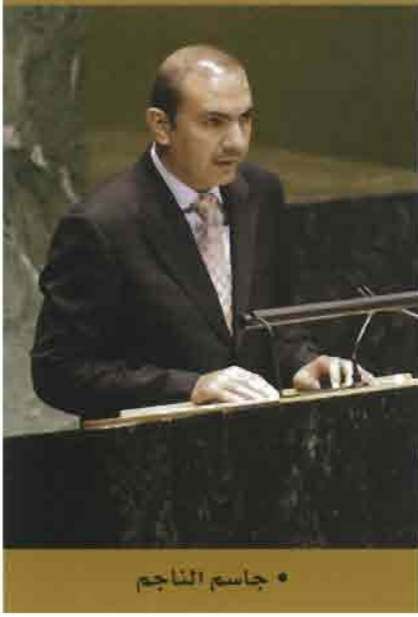
من جهة أخرى قامت بعثة من الصندوق الكويتي مكونة من كل من المستشارين الهندسيين عبدالرضا بهمن وعلي بن أحمد بزيارة الى مالي لحضور اجتماعات الممولين لمشروع سكر ماركالا .

كما قام المدير الاقليمي لدول غرب أفريقيا عبد الرحمن الهاشم بزيارة مؤخراً الى باريس لحضور اجتماع المجموعة الاستشارية للسنگال .



الكويت سبقت مبادرة نيباد وخففت عبء الديون عن الدول الأفريقية منذ العام 1988

الناجم : الصندوق الكويتي ساهم بما يزيد عن 12 بليون دولار في جهود التنمية الدولية



• جاسم الناجم

الديون لن يكون ذا فائدة اذا لم تستكمل بتوفير المبالغ المخصصة للمساعدات الانمائية مضافاً أن الكويت «تفتخر بتنفيذ كافة التزاماتها الدولية ومواصلة المساهمة في دعم برامج التنمية الاقتصادية للدول النامية عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قدم قروضاً انمائية تصل الى 12 بليون دولار استفادت منها أكثر من مئة دولة في مختلف مناطق العالم 40 في المئة منها دول أفريقية .

وقال ان الكويت أعلنت في شهر أغسطس من العام الماضي تقديم مبلغ 300 مليون دولار لبنك التنمية الاسلامي لمكافحة الفقر في أفريقيا كما أن الصندوق الكويتي للتنمية ساهم في موارد العديد من المؤسسات الانمائية في أفريقيا مثل الصندوق الأفريقي للتنمية والبنك الافريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا .

برامج تأهيلية

وأضاف ان الصندوق الكويتي ساهم في العديد من البرامج التأهيلية منها المساهمة في نجاح البرنامج الأول لمكافحة وباء عمى النهر بمبلغ يزيد على 100 مليون دولار لصالح 11 دولة أفريقية واستمرت مساهمته حتى المرحلة الخامسة في 2003 لتشمل 19 دولة أفريقية أخرى .

وأشار الى أن الكويت تساهم كذلك بفعالية عبر صندوق الدول المصدرة للنقط في العديد من المشاريع التنموية في البلدان النامية حيث استفادت 119 دولة

أكدت الكويت انها كانت سباقة في العمل على تخفيف عبء الديون عن الدول الأفريقية وقبل اعلان مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بسنوات عدة .

والقى كلمة الكويت الدبلوماسي جاسم الناجم في اجتماع عقد لمناقشة بند الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقال الناجم ان دولة الكويت كانت سباقة وقبل اعلان مبادرة النيباد بفترة طويلة بالعمل على تخفيف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية من خلال البيان الذي ألقاه أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين في عام 1988 .

وأضاف «أن سمو الأمير الراحل طالب المجتمع الدولي والدول المانحة تحديداً بالعمل على تخفيف الديون التي تثقل كاهل الكثير من اقتصادات الدول النامية والغائها عن الدول ذات الاقتصاديات المتعسرة» .

وأشار الى أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ساهم كذلك في تخفيف عبء المديونية الخارجية عن دول أفريقية عدة في اطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون حيث تمت إعادة جدولة تلك الديون على فترة 40 عاماً وبشروط ميسرة .

وأوضح أن معالجة المديونية أو الغاء

من المساعدات التي يقدمها الصندوق منها 46 دولة أفريقية وبلغ حجم القروض الميسرة حتى أغسطس 2006 حوالي 5.4 بلايين دولار.

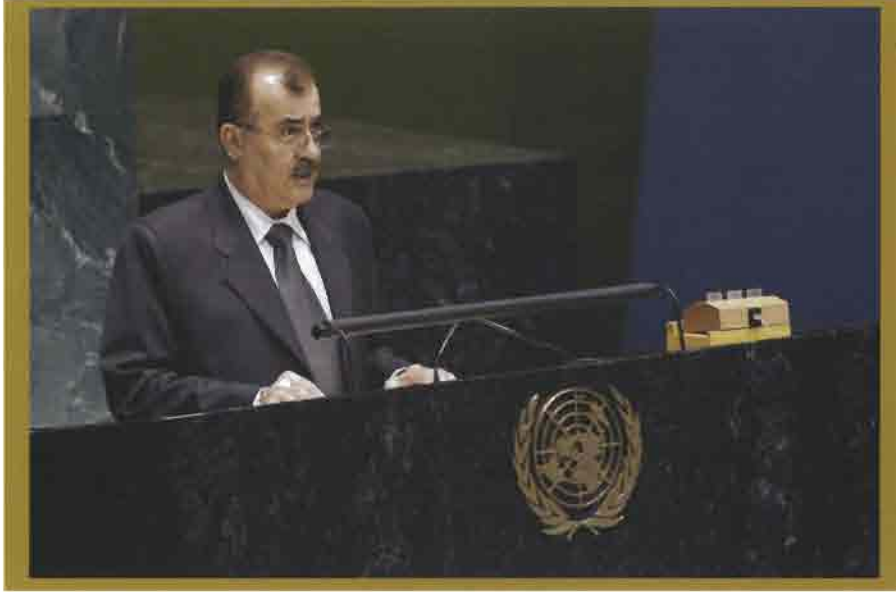
من جانب آخر ذكر الناجم أن بعض الدول الأفريقية المثقلة بالديون استفادت من عمليات الغاء الديون الشائبة التي أعلنتها بعض الدول المانحة معتبراً أن ذلك «أمر ايجابي» .

وأضاف أن المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون التي أعلنتها مجموعة الثمانية (جي - 8) في المملكة المتحدة في عام 2005 والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المتمثلة بالديون من قبل صندوق النقد الدولي تقدمان مجتمعتين للبلدان الأفريقية حالياً تخفيفاً يقارب 70 بليون دولار من الديون ما يوفر عليها من تكاليف خدمة الديون ما يناهز متوسطاً تبلغ قيمته بليون دولار في السنة.



في كلمة ألقاها مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

الكويت دعت المجتمع الدولي للنظر في معوقات التنمية في الدول النامية والوفاء بتعهداته بتقديم المساعدات



• عبد الله المراد

الماضية صورة مختلطة من الانجازات والاختناقات .
وذكر بما ورد في تلك التقارير من ان الوضع الحالي للاقتصاد العالمي يتيح فرصة لاتخاذ اجراءات تستند الى رؤية طويلة الأجل والقيام باصلاحات على المستويين المحلي والدولي وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي على نطاق واسع .
واعتبر أن التحديات والمخاطر التي تواجه السلم والأمن الدوليين تتمثل في الفقر والجوع وتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية وتدهور البيئة وهشاشة النظم الاقتصادية للعديد من الدول النامية التي «تشكل خطراً ماثلاً أمامنا» .
وأشار السفير المراد الى ما جاء في تقرير الأمين العام حول متابعة وتنفيذ نتائج

وأعرب السفير المراد عن أسفه لرؤية حالة الفقر والجوع والمرض مستمرة في الدول النامية ، وأن أكثر من نصف سكان الأرض يعيشون على أقل من دولارين في اليوم ، الأمر الذي يتطلب نظرة جادة ومراجعة حقيقية لمعوقات التنمية في العالم النامي .
وطالب في هذا الصدد منظمة التجارة العالمية ومؤسسات نظام برتين وودز بتخفيف القيود على صادرات الدول النامية ومراعاة ظروفها بشكل منصف ووضع نظام تجاري دولي أكثر عدالة وانصافاً للدول الفقيرة والدول الأقل نمواً .
وأشار الى انه رغم مرور خمسة اعوام على مؤتمر مونتييري الدولي لتمويل التنمية في المكسيك رسمت تقارير الأمين العام التي تابعت توافق آراء مونتييري طوال السنوات

دعت الكويت المجتمع الدولي الى النظر جدياً في معوقات التنمية في العالم النامي وحثت البلدان المتقدمة الى الوفاء بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية المناسبة .
جاء ذلك في كلمة ألقاها المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله أحمد المراد في الجمعية العامة خلال «الحوار الرفيع المستوى بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية» الذي دام يومين وحضره عدد كبير من وزراء الاقتصاد والتنمية في البلدان النامية والمتقدمة .
وحذرت الكويت في كلمتها من أن عدم الوفاء بتلك التعهدات سيعوق تحقيق الأهداف الانمائية لللفية التي يسعى الجميع الى بلوغها .



السفير المراد الى أن الكويت تحرص على أهمية تجسيد العمل الجماعي وفق جهود وطنية واقليمية ودولية منسقة بما يمكنها من التغلب على المشاكل التي تعيق تحقيق الأهداف الانمائية .

وقال ان العديد من الدول النامية تعيش في معزل عن تلك الاهداف بسبب بناها التحتية الضعيفة وعدم توافر التمويل المناسب والخبرات الكافية والتكنولوجيا الحديثة اضافة الى عدم الاستفادة المثلى من منافع العولة .

وعن اسهامات الكويت ، قال انه «انطلاقاً من ايمان الكويت المطلق بالقيم الانسانية والتكاتف الدولي فقد بادرت منذ الاستقلال الى تبني برنامج مساعدات سخى للدول النامية .»

ولفت الى أن أهم هذه المبادرات انشاؤها عام 1961 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي قام بتمويل المئات من مشاريع البنية التحتية في أكثر من 100 دولة وصلت قيمتها الى أكثر من 12 مليار دولار ، وبذلك فاق حجم تلك المساعدات ضعف النسبة الدولية المتفق عليها من اجمالي الناتج القومي .

وبين لأن الصندوق الكويتي للتنمية ساهم في تخفيف عبء المديونية الخارجية عن 14 دولة أفريقية في اطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، حيث تم خفض عبء المديونية المستحقة تجاه الصندوق لهذه الدول .

واوضح أن هذه الخطوات ساهمت في اعادة جدولة تلك الديون على فترة 40 عاماً منها فترة سماح طيلة 16 عاماً وبأسعار فائدة تتراوح بين 0.5 و 2% وهي شروط أيسر من الشروط الأصلية لتلك القروض، وان الصندوق بصدد تخفيف مديونية دول أفريقية أخرى .

القدرة المالية للمؤسسات الدولية . وقال « لقد حان الوقت لتغيير نمط وأسلوب تعاملنا مع التحديات المتمثلة في أزمة الديون لدى الدول النامية وضرورة تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وذلك عبر الانتقال الى مرحلة العمل والوفاء بالالتزامات التي قطعناها على انفسنا في العديد من المؤتمرات الدولية والاتفاقيات التي وقعنا وصادقنا عليها .»

وأضاف «لكي يمضي العالم في تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في اطارها

على منظمة التجارة العالمية تخفيف القيود عن صادرات الدول النامية ومراعاة ظروفها

وضع نظام تجارة دولي أكثر عدالة وانصافاً للدول الفقيرة والدول الأقل نمواً

الزمني المحدد يجب أن نتخذ الخطوات اللازمة لانقاذ حياة ملايين من البشر وتحسين مستوى معيشتهم في غضون بضع سنوات مقبلة للوصول الى الهدف المنشود في عام 2015 وذلك وفق الإرادة السياسية التي اجمع عليها قادة الدول في قمة الالفية . ولعل نجاح مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المقرر عقده في الدوحة خلال النصف الثاني من عام 2008 أملنا في تحقيق ذلك . وأشار

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي شدد فيه على الحاجة الى تغيير نموذج اعادة هيكلة الديون ليحقق توليداً ذاتياً للنمو في البلدان النامية المثقلة بالديون بما في ذلك استخدام المنح وامكانية الغاء الديون بنسبة 100% .

وأكد أن غياب هذا النوع من النمو وعدم الافراج عن الموارد لتخفيف حدة الفقر في بلدان عديدة سيبقي على كابوس الديون كعقبة أمام تحقيق الأهداف الانمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الاهداف الانمائية للألفية .

وقال السفير المراد أنه «يتعين على الدول المتقدمة دعم الهياكل الاقتصادية للدول النامية والالتزام بتعهداتها بتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية المناسبة وان تخصص 0.7% من اجمالي ناتجها القومي كمساعدات لمصلحة الدول النامية وأن يكون تقديم هذه المساعدات في اطار دعم الاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدها الدول النامية نفسها .

وأعرب عن تقديره للمساعي الجادة التي قامت بها بعض الدول المتقدمة بتحقيق هذه النسبة الدولية المتفق عليها للمساعدة الانمائية ، مثنياً في الوقت ذاته جهود العديد من الدول النامية لتطبيق مفهوم الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد واتباعها لنظم شفافة لارساء الديمقراطية لما لها من انعكاسات مباشرة على تحقيق الامن والاستقرار وبلوغ التنمية المستدامة .

كما أعرب عن تقديره لمبادرات الدول الصناعية الثماني والاتحاد الأوروبي باعفاء الدول الأكثر فقراً من الديون المثقلة عليها وعن أمله في أن تستمر الجهود التي من شأنها أن تخفف حمل الديون على الدول النامية واعادة جدولة ديونها ضمن مقررات نادي باريس وبما يحافظ على

